محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية التي تقوم مقام الجمعية العمومية العادية
لبنك قطر الوطني –سورية ش. م.

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة بنك قطر الوطني –سورية ش. م. إلى السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية التي تقوم مقام الجمعية العمومية العادية لبنك قطر الوطني –سورية ش.م. التي تقرر انعقادها في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق في ٢٠١٢/٠٤/٢٦ في فندق الفورسيزنز بدمشق دمشق قاعة بالميرا، والتي تم نشرها وتبليغها أصولاً متضمنة جدول أعمال الجلسة وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/٢٩/ لعام ٢٠١١، حيث تم نشر دعوة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية للبنك والميزانية الختامية الموقوفة،

في جريدة الثورة العدد /١٤٨١٢ /بتاريخ ٢٠١٢/٤/٧

وفي جريدة الثورة العدد/١٤٨١٣/ بتاريخ ٨ /٤ / ٢٠١٢

جريدة تشرين العدد /١١٣٧٢ / بتاريخ ٦/ ٤ /٢٠١٢ .

جريدة تشرين العدد /١١٣٧٣/ بتاريخ ٨ /٤ /٢٠١٢

وبناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة الاقتصاد والتجارة رقم /263/ تاريخ 11 /4 /2012 المتضمن تبليغها الدعوة المذكورة ودعوتها لتكليف ممثل عنها لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية التي تقوم مقام الجمعية العمومية العادية.

فقد اجتمعت الجمعية العمومية للبنك في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (٢١٩٠٦١٧٣ سهماً) سهماً أي نسبة /٧٣,٠٢ %/ من كامل أسهم الشركة وبالوكالة وعددها (١٢٩٦١٨٨ سهماً) سهماً أي نسبة /٤,٣٢%/ من كامل أسهم الشركة بحيث يكون المجموع الإجمالي للأسهم الممثلة بالاجتماع (٢٣٢٠٢٣٦١) سهماً أي ما نسبة ٧٧,٤% من أسهم الشركة وذلك وفقاً لما هو مبين في جدول الحضور المرفق.

كما حضر الاجتماع السيدين أحمد سلعس ومحمد الحسن مندوبان عن وزارة الاقتصاد والتجارة وذلك بموجب كتاب التكليف رقم/٧٥١/١/١٠/ تاريخ٢٣ /٢٠١٢/٤.

كما حضر كل من السيدة غدير أبو دان معاون رئيس قسم الترخيص والتسجيل والسيد لبيب كنجو رئيس شعبة لدى قسم الترخيص والتسجيل والسيدة هنادي طالو رئيس شعبة لدى قسم الرقابة

رقم الوارد: 519

المكتبية ممثلين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم ١٦١/١٥٣٩ تاريخ ٢٣ /٤ /٢٠١٢ .
كما حضر الاجتماع كلاً من السيدة سوزان شحادة والسيد مصعب موسى ممثلين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم ٤٥٥ /ص-إ.م. تاريخ ١٩/ ٤/٢٠١٢ .

وحضر الاجتماع السيد محمد زهدي مجني مدقق حسابات البنك .
وحضر الاجتماع من أعضاء مجلس الإدارة كل من السادة خلف العبد الله نائب رئيس مجلس الإدارة، وهيفاء يونس عضو مجلس الإدارة والسيد محمود فرزات عضو مجلس الإدارة والمهندس ياسين زبداني عضو مجلس الإدارة والسيد أندرو دوف عضو مجلس الإدارة والسيد وهيب مرعي عضو مجلس الإدارة
وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توفرت من حيث إصدار الدعوة وحضور المساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وتمثيل وزارة الاقتصاد والتجارة بمندوب عنها ومندوب عن مصرف سورية المركزي وعن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده، وبعد أن تنازل جميع الحضور عن شكليات الدعوة فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

وفي ضوء ذلك بدأت الجمعية العمومية أعمالها برئاسة نائب رئيس مجلس إدارة البنك السيد خلف العبد الله استناداً للمادة / ١٨١/ من قانون الشركات الذي قام بتسمية السيدة غزوة محي الدين والسيدة مايا سليطين مراقبي تصويت للجلسة والمحامي رامي الحسن مدون وقائع الجلسة.

وتم البدء بدراسة النقاط الواردة في جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية وهي:

أولاً- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١١ و خطة العمل للسنة المالية القادمة والمصادقة عليه.

ثانياً - سماع تقرير مدقق الحسابات والمصادقة عليها.

ثالثاً- مناقشة حساب الأرباح والخسائر والبيانات المالية عن السنة المالية لعام ٢٠١١ والمصادقة عليها.

رابعاً- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة والمفوضين بالتوقيع عن الشركة.

خامساً- تجديد انتخاب مفتش الحسابات لعام ٢٠١٢.

سادساً – المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني وبنك قطر الوطني – سورية بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٢ حتى تاريخ انتهاء الاتفاقية بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢، وتفويض مجلس إدارة بنك قطر الوطني – سورية بشكل مسبق بتمديد الاتفاقية عند انتهاء مدتها وذلك للمدة التي يجدها مناسبة، أو بتجديدها وإجراء التعديلات التي يراها مناسبة أو التعديلات المطلوبة من قبل المصرف المركزي (إن وجدت) على أن يخضع تجديد الاتفاقية المذكور لمصادقة الهيئة العامة في اجتماعها القادم المزمع انعقاده خلال الأربعة أشهر الأولى من العام القادم ٢٠١٣، استناداً إلى القرار رقم (٥) الصادر عن الجمعية العمومية التأسيسية لبنك قطر الوطني – سورية المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/١٢ وإلى القرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم (٥١٣ / م.ن / ب ٤)، تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٦.

سابعاً – الموافقة على تفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة لتعديل مواد النظام الأساسي للبنك بما يتوافق وأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، والتي تشمل ما يلي:

أ- **تعديل المادة السابعة من النظام الأساسي** ليصبح عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم بعد التعديل متفقا مع تعديل المادة الثامنة من النظام الأساسي، ولتصبح المادة السابعة على الشكل التالي:

المؤسسون هم:

اسم المؤسس	العنوان بالتفصيل	الجنسية	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	قيم المساهمة
بنك قطر الوطني ش.م.ق.	قطر – الدوحة- شارع الكورنيش	قطرية	50.81%	76207835	7,620,783,500/ل.س سبعة مليارات وستمائة وعشرون مليون وسبعمائة وثلاثة وثمانون ألف وخمسمائة ليرة سورية

مصرف التوفير	سورية – دمشق –ساحة عرنوس	سورية	4.11%	6169475	/616,947,500/ ل س ستمائة وستة عشر مليوناً وتسعمائة وسبعة وأربعون ألف وخمسمائة ليرة سورية
مصرف التسليف الشعبي	سورية–دمشق – شارع ميسلون	سورية	%1.03	1542365	/154,236,50 0/ ل. س. مائة وأربعة وخمسون مليون ومائتان وستة وثلاثون ألف وخمسائة ليرة سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	سورية – دمشق – شارع بور سعيد	سورية	%10.28	15423685	/1542368500/ ل.س. مليار وخمسائة واثنان وأربعون مليون وثلاثمائة وثمانية وستون الف وخمسمائة ليرة سورية
السيد محمود طلاس فرزات	سورية – حمص – شارع الكورنيش	سوري	% 2.17	3250470	/ 325,047,000 /ل.س. ثلاثمائة وخمسة وعشرون مليون وسبعة وأربعون ألف ليرة سورية

ب- **تعديل المادة الثامنة من النظام الأساسي** للشركة بحيث تصبح القيمة الاسمية للسهم /١٠٠/ مائة ليرة سورية بدلاً من /٥٠٠/ خمسمائة ليرة سورية وفقاً لأحكام الفقرة /٣/من المادة /٩١/من قانون الشركات المذكور أعلاه، بحيث تصبح المادة الثامنة من النظام الأساسي بعد التعديل على الشكل التالي:

"حدد رأسمال الشركة بمبلغ خمسة عشر مليار ليرة سورية مقسمة على مائة وخمسون مليون سهم قيمة السهم الواحد مائة ليرة سورية وجميع أسهم الشركة اسمية تقسم إلى ثلاث فئات:

فئة أ- هي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا لأشخاص سوريين طبيعيين **أو اعتباريين (دون مخالفة أحكام القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ وأحكام القانون رقم ٢٠٠٢/٢٣)**، وتسدد قيمتها بالليرات السورية، باستثناء السوريين المقيمين في الخارج الذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتاباتهم بالأسهم بالقطع الأجنبي حسب سعر الشراء الوارد في نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق لبدء فترة الاكتتاب.

فئة ب- هي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالقطع الأجنبي حسب سعر الشراء الوارد في نشرة أسعار العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق لبدء فترة الاكتتاب. بما لا يتجاوز النسبة المحددة في القانون رقم /٣/ لعام ٢٠١٠.

فئة ج- وهي الأسهم التي تملكها مؤسسات القطاع العام السوري المصرفي والمالي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وحدها الأقصى ١٥.٤٢%من رأسمال البنك، وتسدد قيمتها بالليرات السورية."

ج- **تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي** بحيث يتم تعديل اسم الشركة من بنك قطر الوطني – سورية ش.م ليصبح "بنك قطر الوطني- سورية ش.م.م.ع "/ شركة مساهمة مغفلة عامة" وفقاً لأحكام الفقرة /٢/من المادة /٨٨/ من قانون الشركات المذكور أعلاه. بحيث تصبح المادة الثانية من النظام الأساسي بعد التعديل على الشكل التالي:

"اسم الشركة "بنك قطر الوطني – سورية شركة مساهمة مغفلة عامة ش.م.م.ع" ويمكن تبديل أو تعديل هذا الاسم بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة مجلس النقد والتسليف. تلتزم الشركة بتغيير اسمها التجاري وعلامتها التجارية في حال تخارج بنك قطر الوطني ش.م.ق. الشريك الاستراتيجي من الشركة وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة لهذا التخارج وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة."

وبعد المناقشة اتخذت القرارات الآتية:

القرار الأول- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١١ وخطة العمل للسنة المالية القادمة والمصادقة عليه.

تم تلاوة تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية الذي تضمن كشفاً بالعمليات التي نفذها البنك خلال السنة المالية المنصرمة .
وقد أشار مجلس الإدارة إلى أن عام ٢٠١١ كان مليئاً بالأحداث الأليمة التي مرت بها سورية والتي ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي عامة وعلى قطاع المصارف خاصة مما أجبرها على اتباع سياسة مصرفية متحفظة والعمل على إدارة الأزمة من خلال مساعدة العملاء على تخطي صعوباتها المالية .

وقد تمكن البنك من مواصلة الأداء خلال العام ٢٠١١، حيث حقق أرباحاً صافية بعد الضريبة وبعد المخصصات مقدارها / ١١٧٨٣٠٧١٤٢/ واحد مليار ومليون وثمانية وسبعون ألف وثلاثمائة ألف وسبعة ومائة واثنان وأربعون ليرة سورية، مقابل خسائر /٩٣١٦٣٣٤٥/ ثلاثة وتسعون مليون ومائة وثلاثة وستون ألف وثلاثمائة وخمس وأربعون ليرة سورية في السنة السابقة وهذه الأرباح الناجمة عن تقييم مركز القطع البنيوي وهي أرباح غير محققة وغير قابلة للتوزيع على المساهمين حسب تعليمات مصرف سورية المركزي للمحافظة على مؤشرات الأمان المصرفي، كما تمكن البنك من تحقيق صافي دخل من الفوائد والعمولات والرسوم بلغت /٢٣٨٥٤١٤٢٧/ مائتان وثمانية وثلاثون مليون وخمسمائة وواحد وأربعون ألف وأربعمائة وسبعة وعشرون ليرة سورية مقابل /٨٦٤٨٨٠١٤/ ثمانمائة وأربعة وستون مليون وثمانمائة وثمانون ألف وأربعة عشر ليرة سورية في السنة السابقة.

ومن المؤشرات الايجابية على قوة ومتانة مركز البنك المالي ارتفاع موجودات البنك، ودائع الزبائن، زيادة حجم التسهيلات الائتمانية وزيادة عدد العملاء ونمو القاعدة الرأسمالية لدى البنك بشكل ملحوظ. حيث تمكن البنك خلال عام ٢٠١١ الاستحواذ على حصص مناسبة في السوق المصرفية . وقد انعكست النتائج المالية التي تم تحقيقها خلال عام ٢٠١١ إيجابياً على مجموعة من المؤشرات المالية إذ فاقت نسبة كفاية رأس المال النسب المحددة من قبل مصرف سورية المركزي ومتطلبات لجنة بازل كما فاقت نسبة السيولة خلال عام ٢٠١١ الحد الأدنى المطلوب من مصرف سورية المركزي.

أوضح تقرير مجلس الإدارة إلى خطة العمل للسنة المالية المقبلة وعلى الرغم من التوقعات بعام آخر من التحديات في بيئة الأعمال، إلا أن البنك تبنى خطة أساسها الحصافة والمتانة وسيساعد تطبيق هذه الخطة على تعزيز الانجازات النوعية والكمية التي حققها البنك خلال عام ٢٠١١، وسيستمر البنك في التركيز على استغلال الفرص الاستثمارية الآمنة وإيماناً للبنك في مجال التدريب والتطوير والاستمرار في تعزيز مهارات جميع الموظفين من خلال تقديم تدريب عالي المستوى لكافة الفئات الوظيفية في مختلف إدارات وفروع البنك .

وبعد مناقشة التقرير، صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة وما ورد فيه.

القرار الثاني- سماع تقرير مدقق الحسابات.

بين مدقق حسابات البنك والمدقق الخارجي أنه تم تدقيق ميزانية البنك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ كما تم تدقيق بيانات الأرباح والخسائر وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى توافق الميزانية والحسابات لمعايير المحاسبية الدولية ولتعاون مجلس الإدارة معه في تقييمه وخلص إلى اقتراح الموافقة على الميزانية وتقرير مجلس الإدارة وحسابات الأرباح والخسائر .

وبعد المناقشة، صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.

القرار الثالث- مناقشة حساب الأرباح والخسائر والبيانات المالية عن السنة المالية لعام ٢٠١١ والمصادقة عليها.

تم عرض حساب الأرباح والخسائر البيانات المالية المدققة لعام /٢٠١١/ وتم تلاوة الميزانية الختامية بجانبيها الموجودات والمطاليب وكذلك حساب الأرباح والخسائر والتي تشير إلى أن الميزانية الختامية وحسابات النتائج المالية للدورة المالية لعام /٢٠١١/، حيث حقق أرباحاً صافية بعد الضريبة وبعد المخصصات مقدارها / ١١٧٨٣٠٧١٤٢/ واحد مليار ومليون وثمانية وسبعون ألف وثلاثمائة ألف وسبعة ومائة واثنان وأربعون ليرة سورية، مقابل خسائر /٩٣١٦٣٣٤٥/ ثلاثة وتسعون مليون ومائة وثلاثة وستون ألف وثلاثمائة وخمس وأربعون ليرة سورية في السنة السابقة وهذه الأرباح الناجمة عن تقييم مركز القطع البنيوي وهي أرباح غير محققة وغير قابلة للتوزيع على المساهمين حسب تعليمات مصرف سورية المركزي للمحافظة على مؤشرات الأمان المصرفي، كما تمكن البنك من تحقيق صافي دخل من الفوائد والعمولات والرسوم بلغت /٢٣٨٥٤١٤٢٧/ مائتان وثمانية وثلاثون مليون وخمسمائة وواحد وأربعون ألف وأربعمائة وسبعة وعشرون ليرة سورية مقابل /٨٦٤٨٨٠١٤/ ثمانمائة وأربعة وستون مليون وثمانمائة وثمانون ألف وأربعة عشر ليرة سورية في السنة السابقة.

وبعد المناقشة، صادقت الجمعية العمومية على حساب الأرباح والخسائر البيانات المالية المدققة بالإجماع.

القرار الرابع- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة والمفوضين بالتوقيع عن الشركة.

في ضوء المناقشات الجارية لمجمل التقارير وحسابات الأرباح والخسائر والميزانية الختامية، وإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة البنك وممثلي الشركة والمفوضين بالتوقيع عن الشركة عن أعمالهم لعام /٢٠١١/.

وبعد المناقشة، صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة والمفوضين بالتوقيع عن الشركة عن أعمالهم لعام ٢٠١١

القرار الخامس- تجديد انتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية ٢٠١٢ .

عملاً بأحكام المادتين /١٦٨/ و/١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بموجب المرسوم الشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ فقد طرح السيد رئيس الجمعية العمومية موضوع إعادة انتخاب السيد محمد زهدي مجني مدقق حسابات للشركة للسنة المالية / ٢٠١٢ /.

وعند طرح الأمر للمناقشة والتصويت وافق أعضاء الجمعية العمومية بالإجماع على انتخاب السيد محمد زهدي مجني مدققاً لحسابات الشركة وتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل أتعابه للسنة المالية القادمة .

القرار السادس- المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني وبنك قطر الوطني - سورية بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٢ حتى تاريخ انتهاء الاتفاقية بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢.

عرض السيد رئيس الجمعية لتجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني وبنك قطر الوطني - سورية بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٢ حتى تاريخ انتهاء الاتفاقية بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢. وتفويض مجلس إدارة بنك قطر الوطني - سورية بشكل مسبق بتمديد الاتفاقية عند انتهاء مدتها وذلك للمدة التي يجدها مناسبة، أو بتجديدها وإجراء التعديلات التي يراها مناسبة أو التعديلات المطلوبة من قبل مصرف سورية المركزي (إن وجدت) على أن يخضع تجديد الاتفاقية المذكور لمصادقة الجمعية العمومية في اجتماعها القادم المزمع انعقاده العام القادم

٢٠١٣، استناداً إلى القرار رقم (٥) الصادر عن الجمعية العمومية التأسيسية لبنك قطر الوطني – سورية المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/١٢ وإلى القرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم (٥١٣ / م.ن / ب ٤)، تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٦.

وبعد المناقشة، صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني وبنك قطر الوطني – سورية بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٢ حتى تاريخ انتهاء الاتفاقية بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢. وتفويض مجلس إدارة بنك قطر الوطني – سورية بشكل مسبق بتمديد الاتفاقية عند انتهاء مدتها وذلك للمدة التي يجدها مناسبة، أو بتجديدها وإجراء التعديلات التي يراها مناسبة أو التعديلات المطلوبة من قبل مصرف سورية المركزي (إن وجدت) على أن يخضع تجديد الاتفاقية المذكور لمصادقة الجمعية العمومية في اجتماعها القادم المزمع انعقاده العام القادم ٢٠١٣.

القرار السابع– الموافقة على تفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة بما في ذلك تعديل مواد النظام الأساسي للبنك بما يتوافق وأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١،

الموافقة على تفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة بما في ذلك تعديل مواد النظام الأساسي للبنك بما يتوافق وأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وأحكام وتعليمات المصرف المركزي والتي تشمل ما يلي:

أ- **تعديل المادة السابعة من النظام الأساسي** ليصبح عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم بعد التعديل متفقا مع تعديل المادة الثامنة من النظام الأساسي، ولتصبح المادة السابعة على الشكل التالي:

المؤسسون هم:

اسم المؤسس	العنوان بالتفصيل	الجنسية	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	قيم المساهمة
بنك قطر الوطني ش.م.ق.	قطر – الدوحة– شارع الكورنيش	قطرية	50.81%	76207835	/7,620,783,500/ل.س سبعة مليارات وستمائة وعشرون مليون وسبعمائة وثلاثة وثمانون ألف وخمسمائة

					ليرة سورية
مصرف التوفير	سورية – دمشق –ساحة عرنوس	سورية	4.11%	6169475	/616,947,500/ ل س ستمائة وستة عشر مليوناً وتسعمائة وسبعة وأربعون ألف وخمسمائة ليرة سورية
مصرف التسليف الشعبي	سورية–دمشق – شارع ميسلون	سورية	%1.03	1542365	/154,236,50 0/ ل. س. مائة وأربعة وخمسون مليون ومائتان وستة وثلاثون ألف وخمسمائة ليرة سورية .
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	سورية – دمشق – شارع بور سعيد	سورية	%10.28	15423685	/1,542,368,500/ ل.س. مليار وخمسمائة واثنان وأربعون مليون وثلاثمائة وثمانية وستون الف وخمسمائة ليرة سورية
السيد محمود طلاس فرزات	سورية – حمص – شارع الكورنيش	سوري	% 2.17	3250470	/325,047,000 /ل.س. ثلاثمائة وخمسة وعشرون مليون وسبعة وأربعون ألف ليرة سورية

ب- **تعديل المادة الثامنة من النظام الأساسي** للشركة بحيث تصبح القيمة الاسمية للسهم /١٠٠/ مائة ليرة سورية بدلاً من /٥٠٠/ خمسمائة ليرة سورية وفقاً لأحكام الفقرة /٣/من

المادة /٩١/من قانون الشركات المذكور أعلاه، بحيث تصبح المادة الثامنة من النظام الأساسي بعد التعديل على الشكل التالي:

"حدد رأسمال الشركة بمبلغ خمسة عشر مليار ليرة سورية مقسمة على مائة وخمسون مليون سهم قيمة السهم الواحد مائة ليرة سورية وجميع أسهم الشركة اسمية تقسم إلى ثلاث فئات:

فئة أ- هي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا لأشخاص سوريين طبيعيين **أو اعتباريين (دون مخالفة أحكام القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ وأحكام القانون رقم ٢٠٠٢/٢٣)**، وتسدد قيمتها بالليرات السورية، باستثناء السوريين المقيمين في الخارج الذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتاباتهم بالأسهم بالقطع الأجنبي حسب سعر الشراء الوارد في نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق لبدء فترة الاكتتاب.

فئة ب- هي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالقطع الأجنبي حسب سعر الشراء الوارد في نشرة أسعار العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق لبدء فترة الاكتتاب. بما لا يتجاوز النسبة المحددة في القانون رقم /٣/ لعام ٢٠١٠.

فئة ج- وهي الأسهم التي تملكها مؤسسات القطاع العام السوري المصرفي والمالي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وحدها الأقصى ١٥.٤٢%من رأسمال البنك، وتسدد قيمتها بالليرات السورية."

ت- **تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي** بحيث يتم تعديل اسم الشركة من بنك قطر الوطني – سورية ش.م ليصبح "بنك قطر الوطني سورية ش.م.ع "/ شركة مساهمة مغفلة عامة" وفقاً لأحكام الفقرة /٢/من المادة /٨٨/ من قانون الشركات المذكور أعلاه. بحيث تصبح المادة الثانية من النظام الأساسي بعد التعديل على الشكل التالي:

"اسم الشركة "بنك قطر الوطني – سورية شركة مساهمة مغفلة عامة ش.م.ع" ويمكن تبديل أو تعديل هذا الاسم بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة مجلس النقد والتسليف. تلتزم الشركة بتغيير اسمها التجاري وعلامتها التجارية في حال تخارج بنك قطر الوطني ش.م.ق. الشريك الاستراتيجي من الشركة وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة لهذا التخارج وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة."

وبعد المناقشة، صادقت الجمعية العمومية غير العادية بالإجماع على هذا القرار بما ورد أعلاه كاملاً.

طلب رئيس الجلسة من السادة المساهمين ومراقبي التصويت إن كان أحد من المساهمين له تحفظ على أي بند من بنود جدول الأعمال فليقدمه خطياً خلال الجلسة لتضمينه في المحضر. ولم يتقدم بذلك أي من المساهمين.

وبانتهاء جدول الأعمال، اختتمت الجمعية العمومية أعمالها في الساعة ١٢ من يوم الخميس بتاريخ 2012/ 4/26

تم تكليف المحامي رامي الحسن لمتابعة شهر التعديل وتسجيله لدى وزارة الاقتصاد والسجل التجاري والدوائر المالية.

رئيس الجلسة

مندوب وزارة الاقتصاد وللتجارة

مراقب تصويت

مراقب تصويت

مدون وقائع الجلسة

وزارة الاقتصاد والتجارة
مديرية الشركات - دائرة الشركات
صورة طبق الأصل